



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

الجهاز المركزي للمحاسبات إدارة مراقبة حسابات الاتصالات ص.م.م		
رقم	التاريخ	المرفقات
٤٢٨	٢٠١٧/٨/٢٠	٩٩٢ ورقة

السيد المهندس / الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية
المستقلة المختصرة في ٢٠١٧/٦/٣٠ للشركة .

يرجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بدراسة ما ورد بالتقرير من ملاحظات والإفادة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

الوكيل الأول

مديرة الإدارة



" محاسبة / سعاد علي سيد زيدان "

تحريراً في : ٢٠١٧/ ٨ / ٢٠

تقرير الفحص المحدود
عن القوائم المالية المستقلة المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٧/٦/٣٠

إلى السادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للإتصالات ،،،

المقدمة :

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المستقلة المختصرة المرفقة للشركة المصرية للإتصالات " شركة مساهمة مصرية " في ٢٠١٧/٦/٣٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المستقلة عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) وتتنصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقال الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدي رأياً مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء استنتاج متحفظ

في ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المستقلة الواردة للإدارة في ٢٠١٧/٨/١٦ والمعلومات والبيانات المتاحة وفي ضوء عدم موافقتنا بإقرارات إدارة الشركة بالمخالفة لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) ، فقد أسفر ذلك الفحص عن بعض الملاحظات المؤثرة على القوائم المالية المستقلة للشركة في ٢٠١٧/٦/٣٠ ومنها :-

١ - مازال حساب الاصول الثابتة (الأراضي) يتضمن نحو ١,٣ مليار جنيه قيمة بعض الأراضي غير المملوكة للشركة وهي أراضي تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملكية ، وكذا تلك المدرجة بالقرار الجمهوري رقم ٢٤٠ لعام ١٩٦٣ - وهو قرار حصر صافي أصول هيئة المواصلات السلوكية واللاسلكية - على الرغم من صدور عدة فتاوى صادرة عن الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بشأن تلك الأراضي وآخرها الفتوى الصادرة برقم ٩٩/٢/٥/١١٤٥ بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ والتي تضمنت عدم ملكية الشركة للأراضي الواردة بالقرار الجمهوري المشار اليه ، ومنها على سبيل المثال (أرض نادي الشركة بالمعادي ، أرض مخازن كل من (الشرايية - الهرم - أبوزعبل - العامرية) ، أرض سنترال الكوربة ، أرض بمنطقة اتصالات الدقهلية بقطاع شرق الدلتا ، أرض سنترال بني سويف ، أرض محطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة) والتي تم إضافتها للأصول في

٢٠٠٩/١٠ بالرغم من تسليمها للجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عام ٢٠٠٧ وورود كتاب مستشاري مجلس الوزراء المؤرخ في ٢٠١٤/١٢/١١ مفاده أن محطة الرقابة اللاسلكية المشار إليها آلت إلى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات و هي مملوكة له بالفعل ، أرض سنترال شبين الكوم ، ، أرض ومبنى سنترال بهواش بالرغم من ورود كتاب من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بالمنوفية رقم ٢١٣ في ٢٠١١/٧/١٩ يفيد ملكيتها للأرض. كما تجدر الإشارة إلى استمرار عدم إفصاح الشركة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن مدى وجود أى قيود على ملكية تلك الأراضي المشار إليها بالمخالفة للبند رقم (٧٤ - أ) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية.

يتعين على الشركة ما يلي :-

- حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء المعالجة المحاسبية اللازمة في ظل وجود قيود على ملكية تلك

الأراضي .

- الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية عن وجود قيود على ملكية تلك الأراضي.

٢- لازالت هناك اختلافات في مساحة بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية و بين مستندات الملكية ومحاضر جرد الأراضي الذي قامت به الشركة وفقا للأمر الإداري رقم (٢٦١٥) في عام ٢٠١٠ من أهمها : وجود اختلافات في مساحات أراضي سنترالات كل من : القلعة ، دار السلام ، بهتيم ، المعادي ٣ ، أكتوبر ٢ ، الطوابق ، الزهور ، الدقي ، المهندسين ، السويس القديم ، فيصل بالسويس ، السادات ، عدة مواقع بمنطقة الغربية ومنطقة المنوفية بقطاع وسط الدلتا ، وبعض أراضي السنترالات التابعة لقطاع الجيزه (تم ابلاغ الشركة بتفصيلاتها) ، وكذا أرض الورش بمنطقة السبيل . فضلا عن خلو محاضر الجرد المشار إليها من بعض الأراضي ومنها : " أرض مخازن شبرا بمساحة ٤٠٠ م^٢ ، أرض سنترال الفسطاط بمساحة ١٥٤١ م^٢ ، مركز صيانة القناطر بمساحة ٤٥٩ م^٢ ، مكتب تليفونات مصر القديمة بمساحة ٥٤ م^٢ .

يتعين دراسة الفروق المشار إليها بين سجلات كل من الأصول الثابتة والحيازة غير الناقلة للملكية ، ومحاضر الجرد المشار إليه ، و سرعة تفعيل قرار الجمعية العامة المنعقدة لإعتماد القوائم المالية لعام ٢٠١٢ الخاص باسناد اعمال الرفع المساحي للأراضي المختلف على مساحتها مع هيئة المساحة للتأكد من الحدود والوجود الفعلي لها مع موافقاتنا بمستندات الملكية لها وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك .

٣ - تراخي الشركة لسنوات عديدة في تصويب الملاحظات التي شابت شراء ورسملة الأراضي ومباني السنترالات المشتراه من "هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة" والمسدد قيمتها بنحو ٩٢ مليون جنيه والتي تتمثل في:

- وجود فروق في قيم تلك الاراضي والمباني بين السعر المدرج بالعقود والسعر المقيد بسجلات وحسابات الأصول الثابتة نتيجة قيام الشركة بتقييم بعض تلك الأراضي ضمن تقييم عام ٢٠٠٥ بقيم مختلفة عن الوارد بعقود شراؤها من الهيئة .

- التوزيع العشوائي لتلك الأراضي على قطاعات الشركة المختلفة الأمر الذي ترتب عليه عدم التطابق بين مساحات بعض الأراضي والمباني الفعلية وبين المقيد بالسجلات ، فضلا عن خلو سجلات الأصول ببعض القطاعات من أي أراضي أو مباني بالرغم من التواجد الفعلي لها .

- كما لم يتم رسملة ١,٦٩ مليون جنيه يتمثل في باقي قيمة أرض ومباني سنترال التجمع الخامس والمدرج بحساب التكوين.

يتعين سرعة تصويب الملاحظات الخاصة بالأراضي والمباني المشتراه من هيئة المجتمعات العمرانية حيث مضى على سداد قيمة تلك الأراضي والمباني أكثر من ١٤ عام دون إحراز تقدم في هذا الشأن ، مع تصعيد ذلك الأمر لمستوى إداري أعلى إن لزم الأمر ، وإجراء الرفع المساحي لتلك الأراضي بمعرفة جهة متخصصة وإجراء التصويبات اللازمة بحسابات وسجلات الأصول الثابتة بعد هذا الرفع مع مراعاة الأثر على حساب الإهلاك وفقا لذلك .

٤- مازالت الشركة لم تقم بتقنين حيازة أرض مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية (وتحديد ما اذا كانت الحيازة مقابل حق انتفاع او إيجار) والمستبعدة من سجلات الأصول بالشركة ضمن أراضي أخرى بناء على قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ١٤٢ في ٢٠٠٤ ، ٩٨٩ في ٢٠٠٥ ، ٦٠٨ في ٢٠٠٦ . المقام عليها مبنى الشركة الرئيسي ومباني أخرى .

يتعين سرعة تقنين وضع الأراضي المقام عليها مباني الشركة بالقرية الذكية ، وإعادة حساب إهلاك تلك المباني بما يتناسب مع الوضع القانوني لتلك الأراضي .

٥- إدراج أراضي بسجلات وحسابات الأصول الثابتة منذ فبراير ٢٠٠٦ بلغ ما يمكن حصره منها نحو ١٩٥ مليون جنيه غير مؤيدة بمستندات ملكية بالشركة ، ومنها على سبيل المثال: أرض سنترال الجيزة ، أرض سنترال الدقي ، أرض سنترال المهندسين ، أرض سنترال الزمالك ، أرض سنترال شبرا الخيمة (١ ، ٢) ، أرض سنترال الفوالة ، أرض سنترال السويس القديم .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وموافقاتنا بمستندات الملكية الفعلية (عقد - محضر تسليم الخ) لتلك الأراضي للتحقق من صحة حسابات الأصول و ملكية الشركة لتلك الاراضى.

٦ - لازالت سجلات وحسابات الأصول الأخرى تتضمن نحو ١٥,٢٨٦ مليون جنيه قيمة أرض "مخزن وجراج تليفونات شبين الكوم " بالرغم من صدور فتوى من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع (ملف رقم ٢٦٦/٢/٧) الصادرة فى ٢٠/١٠/٢٠٠٧ بعدم الاعتراف ببيع محافظة المنوفية لتلك الأرض لعدم سداد الثمن فى حينه ، ونشير فى هذا الشأن إلى ورود مطالبة من الجهة الإدارية بنحو ٤,٧٢٥ مليون جنيه بقيمة ريع عن تلك الأرض . يتعين سرعة حسم الموقف القانوني لتلك الأرض .

٧ - إستمرار تضمين حسابات وسجلات الأصول الثابتة لقطعة أرض بمساحة ٢م١٦٦٢ (تخص مخازن الورش بالأقصر) والتي تم استبدالها بأرض أخرى مساحتها ٢م٨١٠ منذ عام ٢٠٠٤ ، بالإضافة الى انه لم يتم انهاء اجراء مبادلة قطعة أرض بمساحة ١٣٣٥,٦٥ م (مقام عليها سنترال الأقصر ١) بأرض أخرى مساحتها ٢م١٨٠٠ منذ عام ٢٠٠٩ بناء على طلب محافظة الأقصر بالرغم من استلام الاخيرة وبناء سنترال الاقصر (٣) عليها . ويتصل بما سبق عدم تضمين قرار مجلس إدارة الشركة رقم (١٩٤٠) فى ٥/١٠/٢٠١٠ بشأن نقل السنترال القديم (الأقصر ١) إلى الموقع الجديد (الأقصر ٣) - الجهة التي ستتحمل بتكاليف نقل السنترال مما ترتب عليه عدم

مطالبة المحافظة بنحو ٨٠ مليون جنيه يمثل قيمة ما تحملته الشركة لنقل الشبكة من السنترال القديم إلى السنترال الجديد ، فضلا عن عدم مطالبتها بقيمة مباني السنترال القديم.

يتعين اجراء التصويب اللازم بشأن الاستبدال الاول ، وسرعة إبرام العقود اللازمة للاستبدال الثاني واجراء ما يلزم من قيود محاسبية في ضوء ذلك مع تحديد الجهة التي ستتحمل بالتكاليف المشار إليها في ضوء المذكرة المعروضة على الشئون القانونية .

٨- تأخر الشركة عن سداد قيمة الأراضي المخصصة لها بثمن إلى الجهات الإدارية المختصة لسنوات طويلة ، بالرغم من ورود العديد من المطالبات من جهات إدارية مختلفة بالدولة (محافظات ووحدات محلية) لسداد مقابل حق إنتفاع أو قيمة شراء بعض الأراضي والتي بلغ ما أمكن حصره نحو ٤٦٦ مليون جنيه ، الأمر الذي أدى إلى وجود نزاعات قضائية بشأنها قد يترتب عليها إستعادة تلك الجهات الإدارية لها مرة أخرى (كما حدث بالنسبة لأرض عرب المدابغ بأسويط ، وغيرها) منها على سبيل المثال : مواقع الشركة في مناطق كل من (العقال قبلي - الحواتكة - الغنايم بمحافظة أسويط ، أرض الشيخ زايد - القنطرة شرق - أبو صوير بمحافظة الإسماعيلية) .
وتجدر الإشارة إلى رفض هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة تسجيل أرض الشركة بمدينة السادات بالرغم من سداد قيمتها في ٢٠٠٩/١/١٣ ، وذلك لمخالفة الشركة للبند الخامس من عقد الشراء الذي تضمن : أن يلتزم المشتري بإقامة المشروع المصرح به - وهو إقامة سنترال إلكتروني - خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ الإستلام في ٢٠٠٨/٥/١٤ والذي انتهى في ٢٠١١/٥/١٣ ، فضلا عن تضمين البند التاسع من ذات العقد " أنه يحق للهيئة فسخ العقد في حالة إخلال الشركة بشروط التعاقد مع إستحقاق الهيئة مقابل إنتفاع بالأرض مدة بقائها في حيازة الشركة " .

يتعين سرعة حصر كافة الحالات المماثلة ودراسة جدوى إحتفاظ الشركة بتلك الأراضي وتوفيق الأوضاع القانونية مع كافة الجهات الإدارية حفاظا على حقوق الشركة .

٩- تضمن حساب المباني (تحسينات وتجهيزات) نحو ٢٥٨ مليون جنيه يمثل قيمة أعمال تجديد وتطوير ونمذجة وصيانة بعض السنترالات ومنافذ البيع واعمال الدعاية والديكورات الداخلية والخارجية لمراكز البيع بالشركة والتي لا تمثل معظمها اضافة جوهرية ومؤثرة للاصول الثابتة تزيد من كفاءتها او تزيد من عمرها الانتاجي ، وقد سبق الاشارة الي ضرورة دراسة تلك الاعمال لتحديد ما هو مصروف إيرادي لاستبعادها .
ويرتبط بذلك تضمن حساب الأصول الثابتة نحو ٩٣ مليون جنيه (اجهزة سنترالات) يمثل قيمة أعمال صيانة بوكسات خطوط التليفونات التي قامت بها الشركة حتى النصف الأول من عام ٢٠١٧ بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية حيث لا تمثل إضافة فعلية للطاقة الانتاجية لتلك الأصول وإنما تمثل نفقة للحفاظ على أدائها ، وفي هذا الشأن نشير إلى تعاضم المبالغ المنصرفة على هذا الغرض في ظل عدم وجود قواعد لتنظيم تلك الأعمال .
يتعين مايلي :-

أ - حصر إجمالي تكلفة أعمال الصيانة والدعاية والديكور الخاصة بمراكز البيع والسنترالات وتحميلها على حساب المصروفات ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة مع موافاتنا بالدراسة المتكاملة لتكاليف التطوير والنمذجة والعائد الإضافي المتوقع من تلك الاعمال.

ب - تحميل تكلفة صيانة البوكسات على حساب المصروفات لكونها مصروف إيرادي وموافاتنا بجدوى صرف تلك المبالغ الكبيرة دون عائد ملموس.

١٠- مازالت حسابات الأصول الثابتة تتضمن بعض الأصول التي تعرضت لهلاك طارئ نتيجة لأعمال سرقات خلال الاعوام السابقة ، قيمة بطاريات وعدادت كباتن الـ M SAN والكوابل النحاسية التي سرقت خلال الاعوام السابقة ومنها الكوابل التي اكتشف عدم وجودها أثناء قيام جهاز الخدمة الوطنية بسحب الكوابل ، بالإضافة إلى أصول مختلفة بعدة مناطق بالشركة خلال الأعوام السابقة ، والتي تم إحلالها بأخرى ، بالمخالفة للبند (٦٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) .
يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإستبعادها من حسابات وسجلات الأصول الثابتة مع مراعاة الأثر على الحسابات المرتبطة.

١١ - عدم صحة قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم في التشغيل والبالغ قيمتها نحو ٢٣ مليار جنيه وفقا للإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠١٧/٦/٣٠ حيث تبين تضمن حساب وسجلات الأصول مايلي :-
أ- نحو ٢٦٧ مليون جنيه قيمة شبكة الـ NOC إنتهى عمرها الإنتاجي ولكن خارج الخدمة حيث لم يتم إستغلالها منذ تاريخ إنشائها ، ونشير إلى عن عدم قيام الشركة بتحديد المسؤولية بشأن شراء تلك الشبكة دون إستغلالها حتى تخريدها .

ب - قيمة أصول خرجت من الخدمة ومستغنى عنها تتمثل في معظم كباتن ميناتل وكباتن الخدمة العامة واجهزة تلغراف بالإضافة إلى العديد من وحدات الأونو وكذا أجهزة الـ CDMA.

يتعين على الشركة حصر كافة الأجهزة والأصول المستغنى عنها وخرجت من الخدمة وتعديل قيمة الأصول الثابتة المهلكة دفتريا ولازالت تستخدم الواردة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية ، وسرعة التصرف فيها بما يعود بالنفع على الشركة.

١٢- وجود العديد من الأصول المعطلة ببعض القطاعات منذ سنوات - منها على سبيل المثال أجهزة الـ CDMA - ولم تقم بالافصاح عن صافي قيمتها الدفترية للأصول المستبعدة من الاستخدام النشط وغير مبيوبة كأصول محتفظ بها بغرض البيع طبقا لبند (ح) فقرة (٧٩) من معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠).

يتعين إجراء المعالجة المحاسبية اللازمة في ضوء معيار المحاسبة المشار إليه.

١٣- تضمن حساب الأصول الثابتة نحو ٣٩٥ مليون جنيه بند أتعاب مهنية تمثل قيمة عقود الدعم الفني والصيانة ونقل المعرفة لأجهزة (الشبكة الفخرية - السنترالات الألمانية - SSY - أنظمة مراكز إزالة الأعطال) عن أعوام ٢٠١٦ وما بعدها - وذلك بخلاف المتبع في السنوات السابقة - استنادا للفقرة (و) من البند (١٧) من المعيار رقم (١٠) من معايير المحاسبة المصرية وقد تبين بشأن ذلك ما يلي :-

أ - تم تخفيض قيمة بعض العقود خلال عام ٢٠١٦ قيمة اعمال لم يتم تنفيذها ، الأمر الذي يشير إلى عدم دقة القياس مما يتعارض مع متطلبات الفقرة (ب) من البند (٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) بشأن الإعتراف بالأصل

ب - أن تلك الإضافات قد تمت على أصول دخلت الخدمة منذ سنوات سابقة وليست جديدة بخلاف ما ورد بالفقرة (و) من البند (١٧) من ذات المعيار .

ج - عدم وجود معايير للفصل بين ما هو رئيسي وما هو غير رئيسي بالنسبة لبنود الدعم الفني المشار إليها بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرية رقم (١٠) - الأصول الثابتة و إهلاكاتها.

د - ما تم إضافته للحساب يمثل قيمة أعمال بعضها مستقبليه تصل لعام ٢٠١٩ لم يتم تنفيذها بالمخالفة للبند رقم (١٤) من ذات المعيار الذي إستندت إليه الشركة .

هـ - قيام الشركة بحساب إهلاك للتكلفة المرسلة اعتبارا من تاريخ التعاقد (عامي ٢٠١٤/٢٠١٥) وليس من تاريخ الرسملة في يناير ٢٠١٦ الأمر الذي ترتب عليه تحمل عام ٢٠١٦ بمصاريف إهلاك تخص السنوات اللاحقة

و - قيام الشركة بتخفيض حساب إهلاك الربع الأول من عام ٢٠١٧ بنحو ١٤,٧ مليون جنية نتيجة تخفيض حساب الأصول الثابتة بنحو ٢٥,٥٦٤ مليون جنية لاستبعاد ضريبة القيمة المضافة من تكلفة عقود الدعم الفني وكذا تعديل القيمة الحالية لأرصدة تلك العقود ، كما تم تحميل حساب الإهلاك في ٢٠١٧/٦/٣٠ بنحو ١,٠٨٦ مليون جنية يخص سنوات سابقة حيث يمثل قيمة إهلاك الربع الرابع من عام ٢٠١٦ عن عقد الدعم الفني رقم (١٠/٢٠١٣/١٥) لأوامر الشراء أرقام Po٢-TS ، Po٤-TS ، Po٥-TS ، Po٦-TS بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٦ دون التسوية على حساب الأرباح المرحلة وفقا للمعيار رقم (٥) من معايير المحاسبة المصرية ، فضلا عن عدم تحميل مصروفات الشركة بنحو ١,٩ مليون جنية قيمة الدعم الفني للعقد رقم (١٠/٢٠١٣/١٥) لأوامر الشراء أرقام Po١-TS ، Po٣-TS ، Po٧-TS بتاريخ ٢٠١٦/٨/٧ ، ٢٠١٦/١٢/٢٧ ، ٢٠١٧/٤/٦ على التوالي .

ز - اختلاف اسس تحميل قيمة خدمات الدعم الفني لنفس العقد كما يتضح مما يلي :-

١ - قيام الشركة بمعالجة قيمة خدمات الدعم الفني عن العقد رقم (١/٧/٢٠١٤/٢١٢) بتحميل حساب المصروفات عام ٢٠١٦ بنحو ٤,٨٤٩ مليون جنية قيمة الدعم الفني عن الفترة من ٢٠١٦/٩/١ حتى ٢٠١٦/١١/٣٠ في حين تم تحميل حساب التكوين الاستثماري بنحو ٣,٨٣٨ مليون جنية عن الفترة من ٢٠١٦/١٢/١ حتى ٢٠١٧/٣/١ مما ترتب عليه عدم تحميل حساب المصروفات بما يخص تلك الفترة.

٢ - قيام الشركة بمعالجة قيمة خدمات الدعم الفني لشبكة IP CORE المقدمة من شركة TE DATA عن الفترة من ٢٠١٦/٤/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ بتحميل حسابي المصروفات والمديونيات المتنوعة بنحو ٤٨ مليون جنية ، ٦٦ مليون جنية بنسبة ٤٢% ، ٥٨% على التوالي بموجب الإيميلات المحررة عامي ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ على أن يتم رسملة ما تم تحميله على حساب المديونيات المتنوعة عند تجديد عقد الإدارة وتشغيل الشبكة رقم (١٤/٢٠١٣/١٠) وورود الفواتير عن تلك الفترات من شركة TE DATA . مما ترتب علي ذلك عدم تحميل حساب المصروفات بما يخص تلك الفترات

يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية في هذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة على حسابي الأرباح المرحلة ومصروفات الشركة مع موافاتنا بمبررات إختلاف معالجة خدمات الدعم الفني .

١٤ - مخالفة الشركة للبند رقم (١-ب) من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٢) الذي نص على : " عرض الأصول التي تستوفي الشروط اللازمة لتبويبها كأصول محتفظ بها لغرض البيع منفصلة في قائمة المركز المالي " الأمر الذي ترتب عليه عدم عرض الأرباح الرأسمالية الخاصة ببيع تلك الأصول بصورة منفصلة على الجمعية العامة للشركة لإتخاذ القرار المناسب بشأنها وفقا لما تقضي به المادة رقم (١٩٥) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم

١٥٩ لعام ١٩٨١ ، وبالمخالفة للبند رقم (٧١) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة ، الذي يقضى بان " يتحدد المكسب أو الخسارة من إستبعاد بند من بنود الأصول الثابتة على أساس الفرق بين صافي القيمة البيعية والقيمة الدفترية للبند المستبعد "

فضلا عن عدم مراعاة الدقة اللازمة في تحديد قيمة الكوابل المستبعدة ، حيث لا يتم إستبعاد ما يخص تلك الكوابل من البنية الأساسية المرتبطة والملاصقة لها والتي تتمثل في تكاليف إنزال تلك الكوابل بالإضافة إلى تكلفة الأعمال المدنية المتعلقة بتهيئة تلك الكوابل للإستخدام ، الأمر الذي ترتب عليه تضخم قيمة الكوابل المتبقية بحسابات وسجلات الأصول الثابتة بقيمة ماسبق حيث بلغت نحو ١٦ مليار جنيه في ٢٠١٧/٦/٣٠ متضمنة التكاليف المشار إليها .

يتعين الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة وكذا بنصوص القانون المشار إليه .

١٥- تضمن حساب التكوين الاستثمارى نحو ٨,٣٢٧ مليار جنيه قيمة التعاقد مع الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات على رخصة الجيل الرابع وقد تبين بشأنه مايلى :-

أ - تاخر الشركة فى البدء فى تقديم الخدمة مما قد يعرضها لتحمل غرامات تاخير وذلك وفقا للمادة ١٣ من الرخصة المبرمة بين الطرفين سابقى الذكر وبند ٨ من الملحق رقم ١٦ للرخصة المذكورة .

ب - تحميل الحساب بمبلغ ٢٥ مليون جنيه قيمة رسوم ترخيص سنوية ومقابل اعباء (يسدد المبلغ للمرخص فى اول يناير من كل عام) مادة (٩) وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٣ الاصول غير الملموسة بند رقم ٦٨ أ.

يتعين تحميل المبلغ المذكور سنويا على حساب المصروفات - رسوم تراخيص - واستبعاد مبلغ ١٦٧,٨١١ مليون جنيه من الحساب المذكور .

ج - تم تحميل الحساب بمبلغ ٢ مليار جنيه قيمة تجديد التعاقد فى نهاية مدة العقد (بعد مرور ١٥ عام) رغم اشتراط الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات ان تكون الشركة المصرية للاتصالات قد اوفت بجميع التزاماتها او اى تعديل كتابى بالمخالفة لمعيارى المحاسبة رقمى (٢٣) بندى ٩٤ ، ٩٦ و (٢٨) بندى ٢٧ ، ٣١ .

يتعين استبعاد المبلغ المشار اليه من حساب التكوين الاستثمارى (المبلغ ١٨٤,٨٩٨ مليون جنيه القيمة الحالية المبلغ المشار اليه سابقا) ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

١٦ - تضمن حساب التكوين الاستثمارى مبالغ تمثل قيمة اعمال تم الانتهاء منها واستلامها ودخول بعضها الخدمة دون اتخاذ اجراءات بشأن اضافتها لحساب الاصول منها :- مهمات Msan بنحو ٦٣,٠٩٥ مليون جنيه تمثل قيمة عدد ٢٤٢ كابينة MSAN على العقد رقم ٢١١/٢٠١٥/٥ (PO١) ، حاسبات رئيسيه و طابعات بنحو ٧٩ مليون جنيه قيمة عدد ٣٣٢٤ جهاز (كمبيوتر - طابعات - شاشات) بموجب بعض العقود توريد شركة سننرا وتم صرف عدد ٢٣٠٣ جهاز و طابعة للاستخدام باجمالى نحو ٢١,٨٠٩ مليون جنيه.

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة و اجراء التسويات اللازمة ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

١٧- تضمن حساب التكوين الاستثمارى (مهمات MSAN) نحو ١١٧,٨٣ مليون جنيه قيمة الفواتير ارقام ٥/٢٠١٥/٢١١ ، ٢٧٤٥ ، ١٢٠٥، ٣٣٥ لتوريد عدد ٢٥٠ الف راوتر منزلي موديل (hg٦٣٠, hg٦٣٣) بالعقد رقم ٥/٢٠١٥/٢١١ من شركة هواوى بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٣ حيث أن هذه المهمات تم صرفها لشركة Tedata لتقديمها كملحقات عند التعاقد مع العميل .

يتعين استبعاد القيمة من حساب التكوين الاستثمارى وتحميله على حساب شركة Tedata .

١٨- عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى حيث تبين ما يلي :-

أ - تضمن الرصيد بالخطأ قيمة بعض الدوائر والساعات المباعة خلال الاعوام السابقة والتي بلغ ما يمكن حصره منها نحو ١٦,٧٧ مليون جنية (المعادل لنحو ١,٨٧ مليون دولار) .

ب- لم يتضمن حساب الأصول الأخرى ما يلي :-

١ - قيمه بعض الساعات المشتراه خلال الاعوام السابقة والتي بلغ ما يمكن حصره منها نحو ١٠,٤٦ مليون جنية (المعادل لنحو ٥٩٢ ألف دولار) .

٢ - قيمة كوابل طابا رفح والالياف البصريه التي تم تشغيلها فى اعوام ١٩٩٠، ١٩٩٤، ٢٠٠٨ على التوالى والتي تبلغ سعتها الكلية ٣٣٥,٩٥ جيجابايت والمستخدم منه ١٧٥,١٣ جيجابايت وقد أفادت الشركة بردها على تقريرنا عن فحص ميزان مراجعة قطاع الدولى فى ٢٠١٦/١٢/٣١ بأن تلك الكوابل تم إنشاؤها قبل تقييم عام ١٩٩٨ ولم تدرج ضمن الأصول التي تم حصرها ولا تتوافر حاليا أى بيانات تفصيلية لكابلى طابا ورفح وذلك على الرغم من وجود إفادة من السيد رئيس قطاع تشغيل وصيانة الدولى تفيد وجود ساعات على تلك الكوابل حتى ٢٠١٧/٢/٢ .

٣- قيمة كابل ليبيا السلوم والذي تم انشاؤه فى عام ١٩٩٨ وتبلغ الساعات الكلية له ٧,٥ جيجا بايت والمستخدم منها ٥,٤٦ جيجا بايت .

٤- قيمة كابل السودان اركين والذي تم انشاؤه فى عام ٢٠٠٦ وتبلغ الساعات الكلية له ٢,٥ جيجا بايت والمستخدم منها ٠,٤٦ جيجا بايت .

يتعين اجراء التصويب اللازم

١٩ - عدم وجود أسس موحدة لتحديد تكلفة الدوائر المستبعدة من الاصول مما ادى الى وجود اخطاء فى بعض الاستباعات التي تمت على حساب الاصول الاخرى منها :-

أ- نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنية فرق استبعاد بالخطأ فى قيمه الساعات المباعة لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلى ٤ SMWE - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنية مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنية .

ب - استبعاد تكلفة بعض الدوائر المباعة بنظام IRU على كوابل الشركة المختلفة خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ بعضها باقل من تكلفتها الدفترية بنحو ١٣٩,٢٦ مليون جنية والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفترية بنحو ٤٨,١ مليون جنية مما يؤثر على صحة الرصيد.

ج - استبعاد نحو ١,٣٥ مليون جنية (تمثل تكلفة شراء عدد ٢ دائرة BH المباعة لشركة globaltransit على كابل (singapore-EUROPE) جنية خلال شهر ديسمبر ٢٠١٥) بالرغم من عدم اضافته للأصول عند الشراء.

د - عدم افراد حساب مستقل لكابل الكهرباء طابا العقبة والالياف البصرية والذي تم ادراجه بحساب الاصول فى تعديلية يونيه ٢٠١٧ بنحو ٢,٤ مليون جنية قيمة الياف ضوئية واجهزة تراسل للربط بين العقبة الاردنية وطابا المصرية وقد تبين تحميل المصروفات بنحو ٢,٨٤٤ مليون جنية مصرى (المعادل لنحو ١٥٨ الف دولار) قيمة استبعاد الوصلة المحلية طابا المصرية والعقبة الاردنية والمباعة لشركة (اورانج) خلال شهر مايو ٢٠١٧ دون موافقتنا باساس تحديد تكلفة الاستبعاد .

يتعين إجراء التصويبات اللازمة بشأن ما تقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة و مراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة ونوصى افراد حساب مستقل للدوائر المشتراه بنظام ال BH وما يقابلها من ايرادات مع افراد حساب مستقل لكابل طابا العقبة والالياف البصرية مع سرعة موافقتنا با ساس تحديد تكلفة الاستبعاد.

٢٠- تم اضافة نحو ٥,٩٧ مليون جنيه الى الاصول الاخرى مقابل ادراج نفس القيمة بحساب الايرادات خلال شهر سبتمبر ٢٠١٦ قيمة كلا من الساعات الممنوحة من ادارة كابل IMEWE بنحو (١,٦٥ مليون MU/KM) عن التحديث الثانى للكابل وقد حصلت الشركة على هذه الساعات مقابل الاستثمار المبدئى فى الكابل المذكور وكذا قيمة الساعات الاضافية الممنوحة من ادارة كابل SMW٤ بنحو (٩٩٨,٧ MU/KM) نتيجة عمل بعض التعديلات الفنية عند اجراء التحديث الرابع للكابل والذى شاركت فيه الشركة المصرية للاتصالات بمبلغ ١١ مليون دولار وكان يتعين اثبات تلك الساعات كميا فقط لسابق قيام الشركة بسداد قيمتها عند الاستثمار المبدئى وعند اجراء التحديثات لتلك الكوابل .

يتعين إجراء التصويات اللازمة بشأن ما تقدم لإظهار رصيد الحساب بالقيمة الصحيحة ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة.

٢١- تضمنت الاصول الاخرى (حق استخدام) نحو ٥٤٠ مليون جنيه منها نحو ٤٠٣ مليون جنيه خلال اعوم ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ تحملت عنهم الشركة اهلاك عن الفترة المذكورة نحو ١١ مليون جنيه دون استغلالها في التشغيل فضلا عن قيام الشركة بمعالجة الاصول المتبادلة بينها وبين الغير بالتسوية مع الايرادات في تاريخ التبادل (بالرغم من عدم توافر شروط الاعتراف بالايراد في تاريخ التبادل الواردة بمعيار المحاسبة المصرى رقم ١١) ثم يتم تلبية الايرادات مرة اخرى عند بيع هذه الاصول (محل التبادل) للعملاء الامر الذى يؤدى الى تضخم الايرادات بدون وجه حق .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم في ضوء معايير المحاسبة المصرية والافادة .

٢٢- درجت الشركة على معالجة تكلفة الساعات المحتفظ بها بغرض البيع بنظام IRU ضمن النشاط العادى لها بحساب الاصول (الثابتة والاخرى) بدلا من اظهارها بحساب المخزون وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم (٢)- المخزون- بند (٦) فقرة (١) .

يتعين اجراء التصويب اللازم وفقا لأحكام المعيار المشار اليه لإظهار ارصدة الاصول والمخزون والحسابات المختصة الاخرى بالقيم الصحيحة.

٢٣- لم نقف على صحة رصيد المخزون الظاهر بالمركز المالى للشركة في ٢٠١٧/٦/٣٠ حيث تبين :-
أ - عدم تحميل المخزون بضريبة القيمة المضافة أولا بأول وتجنيب تلك القيمة بحساب مستقل وإعادة توزيعها على الجزء المتبقي بالمخازن في نهاية الفترة الأمر الذى ترتب عليه عدم صحة قيمة الأصناف المنصرفة من المخازن سواء للمشروعات أو للتشغيل ، وكذا عدم دقة قيمة المهمات المتبقية المخازن في نهاية الفترة ، الأمر الذى ينعكس على صحة قيمة تكلفة المشروعات والمخزون وكذا المصروفات بالقوائم المالية للشركة حيث تضمن حساب الأرصدة المدينة - بقطاع المخازن - نحو ٢٧ مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات (القيمة المضافة) مسددة على سلع رأسمالية مشتراه ولم يتم تحميلها على تلك السلع بالرغم من الصرف منها على مشروعات الشركة.

ب - تم تحميل رصيد ٢٠١٧/٦/٣٠ من مخزون كوابل الجيلي فيلد بنحو ٣١ مليون جنيه - باعتباره متوسط مرجح للتكلفة - يمثل قيمة فروق تسعير بالزيادة خاصة بتلك الكوابل ناتجة عن زيادة سعر صرف الدولار أمام الجنيه بعد تعويمه ، بالرغم من أن قرار اللجنة العليا للمشتريات والشئون المالية الصادر في ٢٠١٧/٥/٨ نص على اعتبار الزيادة بداية من يناير ٢٠١٧ ، وقد تم الصرف منها على أنشطة الشركة خلال الستة أشهر الماضية من عام ٢٠١٧ دون تحميل ذلك المنصرف بتلك الزيادة .

ونشير إلى صدور موافقة اللجنة العليا بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٢ على تعديل اسعار التعاقدات القائمة لبعض التوريدات بأثر رجعي من تاريخ التعويم ، الأمر الذي سيؤثر على قيمة المخزون الظاهر بالقوائم المالية .

ج - عدم ربط جميع الموجودات الفعلية بمخازن قطاع النظم على منظومة الأوركل مما ترتب عليه وجود فروق بين البيانات الواردة من مخازن القطاع وبين الظاهر بميزان المراجعة للقطاع في ٢٠١٧/٦/٣٠ بعضها بالتقص بنحو ١٥ مليون جنيه والبعض الآخر بالزيادة بنحو ٤٦ مليون جنيه . وقد تم تشكيل لجنتين بالأمر الإداري رقمي ٢٩١٠ ، ٤١٥٥ في ٢٠١٦/٧/١٠ ، ٢٠١٦/١١/١ لحصر الموجودات الفعلية لقطاعي (التراسل ، وأجهزة الاتصال) على التوالي وتحديد الراكد منها والمستغنى عنها لإتخاذ القرار المناسب بشأنها لربط تلك الموجودات على منظومة الأوركل وقد أسفرت أعمال اللجنة الأولى عن وجود أصناف فعلية مسعرة بنحو ١٥٥ مليون منها نحو ٢٥,٥٣٩ مليون جنيه بواقى مشروعات ونحو ١٦,٥١٤ مليون جنيه رواكد في حين لم تنته اللجنة الثانية من أعمالها حتى تاريخه ولم يتم إجراء أيه تسويات في هذا الشأن.

د - وجود فروق بنحو ٦٤,٣٣٨ مليون جنيه - غير متضمنة نحو ٦,٤ مليون جنيه ضريبة مبيعات - في قيمة المخزون بين كشوف الحاسب الآلي وما هو ظاهر بقطاع المخازن يمثل قيمة مهمات أجهزة شبكة ال- IP CORE المشتراه من شركة TE Data خلال عام ٢٠١٤ والتي تمت إضافتها لحساب المخزون بالقطاع بدون مستندات فضلا عن عدم التحقق من الوجود الفعلي لتلك المهمات بحوزة الشركة بالرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على شراء الشبكة والتحديثات التي تمت عليها.

هـ - عدم تضمين المخزون العديد من الأصناف الموجودة بمخازن القطاعات المختلفة تمثل بواقى مشروعات منها ما قيمته ٢٣ مليون جنيه بقطاع وسط الدلتا ، نحو ٣,٢ مليون جنيه بقطاع شرق الدلتا ، ٢,٩٦ مليون جنيه بقطاع المخازن ، ومحتويات مخزن الهدايا وخامات الحملات الترويجية التابع لقطاع الإعلام والحملات الترويجية بقطاع الدولي ، بالإضافة إلى العديد من الأصناف غير المقيمة بالقطاعات المختلفة .

و - تم تخفيض حساب المخزون بمبلغ نحو ٢٢ مليون جنيه قيمة الانخفاض في مخزون (الراكد والبطيء) دون مراعاة التعديلات التي تمت على الأرصدة خلال الفترة حيث تم اعتبار المخزون الراكد ١٣ مليون جنيه في حين صحته بتحليل المخزون ٤,٨ مليون جنيه وكذا لم يتم موافقتنا بدراسة أسباب ذلك التخفيض في ٢٠١٧/٦/٣٠ .
يتعين ما يلي:-

- تعديل منظومة تسعير المخزون بإجمالي القيمة شاملة ضريبة القيمة المضافة أولا بأول دون تجنيب تلك الضريبة حتى نهاية الفترة وإعادة توزيعها بالتحميل على الرصيد المتبقي من المخزون في نهاية الفترة .
- حصر ما تم صرفه من مهمات خلال المدة من ٢٠١٧/١/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ على المشروعات وعلى الأنشطة التشغيلية بالشركة وتحميله بما يخصه من تلك الفروق .

- مراعاة الأثر المالي لإعادة التقييم المزمع إجراءه بشأن تعديل اسعار التعاقدات بأثر رجعي من تاريخ التعويم وتحميل الحسابات المختصة كل فيما يخصه .

٢٤ - لم نقف على أسباب قيام الشركة بتخفيض رصيد حساب المخزون (كوابل) في ٢٠١٦/١٢/٣١ بنحو ١٤,٤ مليون جنيه مقابل تخفيض حساب الإيرادات (تعويضات وغرامات) بذات القيمة تمثل قيمة غرامات تأخير تم فرضها على بعض الموردين نتيجة التأخير في عملية توريد المهمات المتعاقد عليها.
يتعين موافقتنا بأسباب ذلك مع إجراء التصويب اللازم بإضافة تلك القيمة بحسابي المخزون والإيرادات.

٢٥ - وجود أرصدة لبعض الإعتمادات المستندية بنحو ١٠,٥ مليون جنيه بميزان المراجعة في ٢٠١٧/٦/٣٠
مرحل منذ عام ٢٠٠٤ ، ولم تتضمنها شهادات البنوك ، الأمر الذي يشكك في صحة الرصيد الظاهر لها بالقوائم
المالية في ذات التاريخ .
ويرتبط بذلك وجود أرصدة لبعض الإعتمادات بنحو ٢,٧ مليون جنيه بقيمة رسوم جمركية لم يتم تسويتها على
الإعتمادات المختصة.
يتعين البحث والدراسة وإجراء التصويب اللازم .

٢٦ - تحميل المصروفات بقيمة الاصناف المحولة من المخازن الرئيسية الى المخازن الفرعية على الرغم من
وجود تلك الاصناف بالمخازن الفرعية وعدم صرفها للتشغيل الامر الذي ادى الى وجود ارصده بالمخازن الفرعية
بكل من مخازن المعادى والقصير وبورسعيد والإسكندرية دون وجود قيمه لها بحسابات المخازن .

يتعين بحث اسباب ما تقدم والعمل على سرعة تعديل تلك المنظومة وادراج المخازن الفرعية على نظام
الاوراكل .

٢٧ - لم يتم تحميل حساب المصروفات بكل من :-
أ - لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٧٤ مليون جنيه قيمة الرسوم المستحقة للجهاز القومي لتنظيم
الاتصالات والمقدرة بنسبة ٣ % من إجمالي إيرادات الدوائر المباعة بنظام I R U لعلاء خارج مصر ، وذلك عن
الفترة من ٢٠١٤/٧/١ وحتى ٢٠١٧/٦/٣٠ ، حيث بلغت قيمة الإيرادات المحققة الخاضعة لتلك الرسوم نحو
١,٤٢٣ مليار جنيه عن الفترة المشار إليها والتي تم قامت الشركة بإستبعادها عند حساب الرسوم المستحقة للجهاز
وذلك بالمخالفة للبندين (١/٣٨) من الترخيص الممنوح للشركة في عام ٢٠٠٦ وكذا البند رقم (٣/٢) من الملحق
رقم (١٠) لذات الترخيص .

ب - مبلغ ١٠٠٠ دولار عن كل دائرة ١ STM يتم اضافتها على الكوايل المملوكة للشركة المصرية
للاتصالات (والتي سبق للشركة طلب تخفيضها الى ٥٠ دولار ولم يوافق الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على
ذلك التخفيض) وهو ما يجب حسابه وتحميله على المصروفات ، ونشير إلى قيام الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات
في ٢٠١٦/١١/٢٣ (وفقا لقرارات مجلس إدارته بشأن البند الرابع من الملحق رقم ١٠) بمطالبة الشركة بمستحقاته
لديها في هذا الشأن والتي بلغت نحو ١١ مليون دولار .
يتعين الإلتزام بينود الترخيص المشار إليه وإجراء القيود المحاسبية اللازمة .

ج - بنحو ٢,٣٩٦ مليون جنيه قيمة العقد الخاص بنقل العاملين من والى مقر الشركة بالقريبة الذكية
عن المدة من ٢٠١٧/٤/١ وحتى ٢٠١٧/٦/٣٠ عقد ١٠/٢٠١٥/٣٢٣ شركة تنمية وادارة القرى
الذكية .

د - بنحو مليون جنيه تمثل اشتراكات المحمول التي تتحملها الشركة عن شهري ابريل ويونيو

. ٢٠١٧

هـ - بنحو ٩٠٠ الف جنية يمثل قيمة بدل انتقال الادارة العليا بالشركة عن شهر يونيو ٢٠١٧

يتعين اجراء التصويب اللازم .

٢٨ - تم تحميل المصروفات بالخطا بنحو ١,١٤٨ مليون جنية (ما يعادل نحو ٦٣,٧٦ الف دولار) قيمة ايجار دوائر الاقمار الصناعية عن شهرى يوليو واغسطس ٢٠١٧ .
يتعين اجراء التصويب اللازم .

٢٩ - عدم كفاية المخصص التي قامت الشركة بتكوينه حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ بشأن ما يلى :-

أ - الخلاف القائم بين الشركة وشركة أورانج مصر (موبينيل سابقا) حيث بلغ قيمة الخلاف نحو ٦٢٨ مليون جنية (عن الفترة من ٢٠٠٨/٩/٣ حتى نهاية يونيو ٢٠١٧) والمكون عنه مخصص بنحو ٣٩٤ مليون جنية كما ورد ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠١٧/٦/٣٠ .

ب - القضايا التي لازالت متداولة أمام القضاء والمكون لها مخصص بنحو ٥ مليون جنية ولم نواف بدراسة صادرة من الشئون القانونية للوقوف على مدى كفايتها .

ج - عدم تكوين المخصصات اللازمة لمواجهة المطالبات الواردة من جهات إدارية مختلفة بالدولة (محافظات ووحدات محلية) لسداد مقابل حق إنتفاع أو قيمة شراء بعض الأراضي التي بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٤٦٦ مليون جنية .

يتعين دراسة تدعيم المخصصات اللازمة فى هذا الشأن .

٣٠ - لم نقف على صحة إيرادات الكوابل والتراسل البالغة نحو ٩٨٨ مليون جنية حتى ٢٠١٧/٦/٣٠، وذلك لعدم موافقتنا بكافة البيانات التفصيلية لمطالبات التراسل الخاصة بشركات المحمول وشركات الانترنت من (دوائر وأبراج وهوائيات وكهرباء ... الخ) ،ونشير في هذا الصدد بافادة الشركه بردها بتشكيل لجنة لفحص الدوائر التراسلية المفعلة فنيا وحسابيا عن شركة اتصالات صر وقد اسفر فحصها عن الاتي :-

أ- وجود اختلافات وتناقضات بين السعات التراسلية المفعلة فنيا بقطاعات التشغيل وصيانة التراسل وجهات التحاسب بقيمة نحو ٨ مليون جنية و لم يشر التقرير للفترة محل الفحص والاثار المحاسبية المترتبة عليه فضلا عن عدم التزام شركات المحمول بالسعة التراسلية المطلوبة من طرفهم مما يؤثر على دقة ال forecast .

ب- وجود اختلافات فى تاريخ التحاسب بين تقارير ادارة التنسيق الهندسي ونظام ال kam نتيجة وجود مشاكل فنية او عدم استلام العميل للدائرة ورفضه للفواتير الخاصه ببعض الدوائر .

ج- طول الفترة الزمنية ما بين اصدار رقم الدائرة للطلب حتى طلب العميل اصدار امر الشغل .

وقد اوصت اللجنة بتلافي اسباب تلك الاختلافات لتعظيم الايرادات .

يتعين تحديد المسؤولية فى هذا الشأن مع سرعة موافقتنا بكافة البيانات اللازمة لإمكان التحقق من صحة إيرادات التراسل وتفعيل ونهو اعمال اللجنة لكافة شركات المحمول والانترنت وتنفيذ توصياتها .

٣١ - لم نقف على صحة إيرادات خدمة "البت ستريم" BIT STREAM الخاصة بالنصف الاول من عام ٢٠١٧ و التي بلغت نحو ٩١٨ مليون جنية - يخص شركة TE DATA منها نحو ٨٣٧ مليون جنية ولم يتم

الموافقة عليها من العميل وذلك لتراخي الشركة في تلافى أوجه القصور في نظم التحاسب على تلك الخدمة مع العملاء والتي سبق الإشارة إليها بملاحظاتنا على حسابات عملاء الشركات .
يتعين سرعة إبرام العقود مع العملاء وتحديد أسعار التحاسب العادلة لتلافى إدراج إيرادات بالقوائم المالية بصورة تقديرية .

٣٢- تم تلبية حساب الإيرادات بنحو ١٤٠ مليون جنيه قيمة تكلفة الاعمال التي تمت خلال عامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ لخدمة الطرق الاستراتيجية شاملة اعمال ومهمات لترحيل وصيانة المسارات المتعارضة مع أعمال توسيع طريق الساحل الشمالي ضمن المشروع القومي لتنفيذ شبكة الطرق الإستراتيجية والذي تطالب به الشركة الهيئة العامة للطرق والكباري وقد وجهت وزارة التخطيط الهيئة المذكورة بتدبير و سداد المبلغ .
ونشير الى عدم قيام الشركة بموافقاتنا بكافة العقود والمستخلصات الخاصة بالاعمال المشار اليها رغم طلبها اكثر من مرة و اخرها بتاريخ ٢٠١٧/٨/١٦ .
يتعين موافقاتنا بكافة المستندات احكاما للرقابة والحكم على مدى صحة المعالجة .

٣٣- تضمن حساب إيرادات النشاط نحو ٢٨٤ مليون جنيه قيمة الدوائر المباعة بنظام IRU لشركات المحمول والتي يتم تحصيل قيمتها على ٣ سنوات ، الأمر الذي ينطوي في جوهره على عملية تمويل للعميل بالمخالفة البند (١١ ، ملحق ب / ٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) - معيار الإيراد - والذي يقضي " بالإعتراف بالإيراد طبقا لسعر البيع المستثنى منه الفوائد والإعتراف بالفوائد كإيرادات تمويلية وقت إستحقاقها " مما يستلزم إعادة حساب تلك الفائدة التمويلية وخصمها من الإيرادات المدرجة على القوائم المالية خلال الفترة المالية وذلك لإظهار نتيجة أعمال الفترة على حقيقتها .
يتعين الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية .

٣٤- تضمن حساب الإيرادات - قطاع الدولي - مبالغ لاتخص الفترة منها الفاتورة رقم ٥٢٤ بتاريخ ٢٠١٧/٨/٩ والبالغ قيمتها نحو ٥٤ مليون جنيه المعادل لنحو ٣ مليون دولار والصادرة لصالح شركة زين السودانية قيمة بيع عدد (١) دائرة سعة G١٠ على كابل اركين .
يتعين حصر كافة الحالات المماثلة واتخاذ اللازم بشأنها واظهار الإيرادات بالقيمة الصحيحة والافادة.

٣٥- قامت الشركة بتخفيض الإيرادات بنحو ٢٢ مليون جنيه خاصة بشركات النت عن عام ٢٠١٥ وسداد مبلغ نحو ١٧ مليون جنيه لشركة فودافون (وادراجها بحساب الارصدة المدينة) وفقا لصدور قرار لجنة الخدمات والأسعار رقم ٥٤ بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢٩ بشأن تعديل أسعار التغذية الكهربائية للمشغلين المرخص لهم وذلك لاعتراض عملاء شركات المحمول والنت على زيادة أسعار الكهرباء التي تم اقرارها عام ٢٠١٥ حيث سبق تضمين الإيرادات عن عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ بنحو ٣٢٠ مليون جنيه .

يتعين تخفيض الارباح المرحلة بالمبالغ المشار اليها واجراء التسويات الخاصة بشركتي اورانج واتصالات مصر في ضوء القرار المشار اليه مع موافقاتنا بموافقة العملاء على أسعار التحاسب الجديدة .

٣٦- لم يتضمن حساب الإيرادات - قطاع الدولي - نحو ١,٤ مليون جنيه قيمة الفواتير الصادرة لشركتي ايجبت سات وموبى سيرف واوبيكستل خلال عام ٢٠١٧ ، قيمة تاجير الوصلة الصاعدة الفضائية المصرية الانتلسات عن الفترة من يناير ٢٠١٧ حتى يونيه ٢٠١٧ والمعلقة بحساب الارصدة الدائنة (برامج تليفزيونية) .

الإستنتاج المتحفظ

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم يتم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المسجلة الدورية المختصرة المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح - في جميع جوانبها الهامة - عن المركز المالي في ٢٠١٧/٦/٣٠ وعن نتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية عن السنة اشهر المنتهية في ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نورد ما يلي :-

١- عدم استيفاء سجل الأصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيود معظم الأصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ بصورة اجمالية مما ترتب عليه عدم إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والأصول الموجودة فعليا - أجهزة السنترالات والتراسل والقوى الكهربائية ، كوابل ارضية ، تكييف مركزي ، مصاعد - وفقا للجرد الذي قامت به الشركة طبقا لقرار الرئيس التنفيذي للشركة رقم (٢٦١٥) في ٢٠١٠/٥/٢٤ مما أفقد الجرد أهميته .

يتعين إعادة النظر في طريقة قيد الأصول المدرجة بسجلات الأصول الثابتة (الخاصة بالفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ وما تم بعدها من إضافات وإستبعادات) بحيث يتم القيد بصورة تفصيلية ليصبح أساس للمطابقة في السنوات القادمة ، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية .

٢- تأخر الشركة في حسم موقف التعديلات على بعض مواقع الشركة - ويؤكد ذلك رد الشركة على تقريرنا عن مراجعة القوائم المالية في ٢٠١٦/١٢/٣١ ولم يتبين من خلاله أي تقدم ملموس بشأن حسم تلك التعديلات ومنها :-
أ- تعدي جهاز مدينة الصالحية على أرض الشركة وتراخي الشركة في حسم إختيار أحد البديلين الواردين ضمن المذكرة المعروضة على نائب الرئيس التنفيذي للشئون الفنية في ٢٠١٣/١١/٢٧ بشأن الحصول على موقع بديل بمدينة أسوان الجديدة ، أو إسترداد قيمة تلك الأرض المتعدى عليها من هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة .

ب - تعدي شركة المعمورة للتنمية السياحية ، قسم شرطة العصافرة على جانب من اراضي الشركة بقطاع الإسكندرية وبحري.

ج- التعدي على مساحتين كل منهما ٧٥٠ م^٢ بنطاقي سنترال أجا وسنترال بلقاس وذلك بقطاع شرق الدلتا.

د - تعديت بمنطقة الشرقية والدقهلية بقطاع وسط الدلتا منذ عام ٢٠١٠ ، ونشير إلى صدور حكم لصالح الشركة بشأن التعدي على أرض سنترال أبو حماد القديم إل أنه لم يتم تنفيذه حتى تاريخه .

هـ- تعدي على أرض بمساحة ٩٨٩ م^٢ (موقع سنترال الطوابق) بقطاع الجيزة .

و - تعدي بعض الأهالي على أراضي بمنطقتي دمنهور وكفر الدوار .

يتعين حصر الحالات المماثلة و اتخاذ كافة الإجراءات الادارية والقانونية الجادة التي تكفل الحفاظ على

ممتلكات الشركة .

٣ - لم يتم حسم الخلاف بين الشركة والهيئة القومية للبريد بشأن الأرض البالغ مساحتها ٢٣٣٣,٧ م^٢ كما لم يتم إبرام عقد إيجار مع هيئة السكة الحديد لمساحة الأرض البالغة ٦١٤٧,١١ م^٢ - بمنطقة أرض السبيل - والذي كان مقررا إبرامه معها منذ ٢٠٠٩/٥/٢٠ وهو ما لم يتم رغم تكرار الإشارة إلى ذلك بتقاريرنا السابقة .

نوصي بسرعة حسم هذا الخلاف وكذلك المعوقات التي تحول دون إبرام عقد الإيجار الى الجهات المختصة مع موافقتنا بالموقف النهائي في ضوء ما يتم إتخاذه في هذا الشأن .

٤- الصرف على شراء أراضي وأصول مختلفة وأقامة مشروعات ، مع تدني أو إنعدام نسبة إستغلالها منذ عدة سنوات ، الأمر الذي قد يعرض الأراضي للتعدي من الغير أو مطالبة الجهة الإدارية بإستردادها ، والأصول المختلفة لتقادم التكنولوجيا ومنها: -

أ - نحو ٢٥٩ مليون جنيه صافي القيمة الدفترية لعدد ٤ فرعات لكابل TE-NORTH .
وكذا السعات المتاحة على بعض الكوابل منها كابل EIG بنسبة ٥٧,٤٤ % و كابل TENORTH بنسبه ٦٣% وكابل Smwe بنسبة ٣٧% .
ب - ارض بنحو ٦,٨١ مليون جنيه بالمنطقة الاستثمارية التكنولوجية بالمعادي منذ عام ٢٠٠٩ .

ج - ارض بنحو ٦ مليون جنيه - بحساب التكوين الإستثماري "أراضي" - خصصت لإقامة سنترال المعراج
د - ارض سنترال الطوابق البالغ قيمتها نحو ٥,٢٠٥ مليون جنيه .
هـ - ارض بنحو ١,٦١١ مليون جنيه بحساب (التكوين الاستثماري أراضي) قيمة ارضي مشتراه من بعض أجهزة المدن العمرانية الجديدة لإقامة سنترالات يرجع تاريخ سداد قيمتها لعامي ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ .
و - ارض بنحو ١,٠٧٦ مليون جنيه بمدينة السادات بمساحة ٧٨٦٥ م^٢، وكذا ارض بنحو ٢٧٨ الف جنيه بمنطقة سوهاج بمساحة ١٦٦٣ م^٢ .
ز - ارض ومبنى سنترال الفشن القديم بمحافظة بني سويف البالغ مساحته نحو ٢٢٠ م^٢ .
ح - عدد ١٦ قطعة ارض فضاء بقطاع شرق الدلتا ونشير في هذا الشأن الى وجود نزاع قضائي بين الشركة ومحافظة الدقهلية بشأن تراخي الشركة في استغلال ارض بمساحة ٧٥٠ م^٢ قامت الشركة بسداد ثمنها بنحو ٧٥ الف جنيه منذ عام ٢٠٠٠ .

ط - مبنى انزال رأس سدر والذي بلغ ما أمكن حصره من المبالغ المنصرفة عليه نحو ٤ مليون جنيه ، مبنى الكابل البحري بسيدي كيرير بالأسكندرية بنحو ١,٨ مليون جنيه والذي توقف العمل به منذ عام ٢٠٠٨ ، مركز تحصيل بحلوان بمساحة ١٣٨,٤ م^٢ تم شراؤه منذ عام ٢٠٠٢ بنحو ٥١٧ الف جنيه ، عدد ثلاثة أدوار خالية بكل من سنترالي التبين ، ١٥ مايو .

ي - نحو ٥,٨ مليون جنيه قيمة كوابل ألياف ضوئية وسنترال ترادفي وأثاث تم إضافتها على حسابات الأصول الثابتة خلال عام ٢٠٠٣ تخص سنترال المعصرة .
ك- قيمة أجهزة سنترالات بنحو ١,٤٤٥ مليون جنيه وارده من الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية (كويك تل) منذ عام ٢٠١٠ دون إستخدام ، بمخازن قطاع الجيزه ، ويرتبط بذلك تضمن حساب موردين قصير الاجل ، رصيد دائن لتلك الشركة بنحو ٢,٥ مليون جنيه بقطاع المخازن .
ل- خدمات الشبكة الذكية ومنها الكارت التخيلي والشبكة الافتراضية والرقم الشخصي حيث بلغت نسبة عدم الاستغلال لبعضها ١٠٠%
م - كبائن M SAN تم تركيبها ولم يتم إستغلالها لوجود معوقات فنية حالت دون إستغلالها ، منها عدد ١٢٧ كابينة بالشرقية ودمياط.

ن - قيمة أجهزة بنحو ٢٧٠ ألف جنيه مشونة بمخازن الشراعية موردة من شركة سنترنا بموجب العقد ١٦/٢٠٠٨/٢٠٠٩/٣/١٧ منذ ٢٠٠٩/٣/١٧ ولم يتم الاستفادة منها (بقطاع المشروعات) ، وكذا أعمدة إنارة بالطاقة الشمسية بنحو ٤٨٥ ألف تم رفعها للأصول بقطاع المخازن دون تشغيلها .

خ - نحو ١٢ مليون جنيه قيمة المنصرف على العقد رقم (٤٢/٢٠٠٥/١٥) المسند تنفيذه "شركة نوكيا سيمنس " الخاص بتقديم الدعم الفني بشبكة التراسل الرئيسية وكوابل الإتصال بمناطق مختلفة ، ولم يتم الاستفادة من المبلغ المذكور ، وقد قامت الشركة بتشكيل لجنتين الأولى عام ٢٠١٣ (بعد مرور أكثر من سبعة سنوات) والثانية عام ٢٠١٧ وذلك لبحث المخالفات التي شابت التنفيذ ولتحديد الضرر المالي الذي لحق بالشركة دون الوقوف على المتسبب حتى تاريخه.

يتعين سرعة العمل على إستغلال تلك الاصول في ظل مرور سنوات طويلة على إستلام بعضها ، مع تحديد المسئولية بشأن المبالغ المنصرفة لشركة نوكيا سيمنس .

٥- بلغت قيمة إستثمارات الشركة المصرية نحو ٦,٤٥٩ مليار جنيه بعد خصم اضمحلال قيمته ٤٠,٦٩٥ مليون جنيه في عدد ٢٢ شركة ولم تجنى الشركة إيرادات إستثمار في النصف الاول من العام الحالي إلا من عدد ٨ شركات فقط بنحو ١٣٤,٢ مليون جنيه ، ونشير في هذا الشأن إلى ما يلي :-

- استمرار الشركة في الإستثمار في شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الإستثمار فيها مما أضعف على الشركة عوائد إستثمار تلك المبالغ في بدائل إستثمار أخرى فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في الاعوام السابقة تتمثل في قيمة الاضمحلال لبعض قيم هذه الإستثمارات ومن امثلة ذلك: إستثمار الشركة في كل من الشركة العربية و شركة خدمات التوقيع الالكتروني والبالغ قيمه الإستثمار فيهما ٧,١٠ مليون جنيه علي التوالي ولم يتم التأشير في السجل التجاري بنحو ٢,٤٥ و ٢,٥ مليون جنيه لكليهما علي التوالي لعدم سداد باقي المساهمين لباقي حصصهم. ونشير الي تفاقم خسائرها وبلوغ جملتها ٦٢,٥٢٦ مليون جنيه للأولى، ٢٦,٧ مليون جنيه للثانية وذلك حتي عام ٢٠١٦ بنسب ٨٩,٣% و ٩٥,٥% من راس مالهما المصدر كما لم يتبين لنا تجديد الترخيص الممنوح لها ومدة تجديده.

يتعين موافقتنا بنتيجة الاجتماع مع المساهمين الغير مسددين لخصصهم بالشركة الاولى ونتيجة الاجراءات القانونية المتخذة ضد مساهمي الشركة الثانية ودراسة أليات التخارج من الشركة العربية وفقاً لقرار لجنة الإستثمار منذ ٢٠١٤/٧/٢ حفاظاً على حقوق الشركة المصرية.

٦- لم يتم موافقتنا بأية مستجدات في أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤ مليون جنيه والسابق تشكيلها منذ ٢٠١٢/١٠/٢٣ وذلك على الرغم من إفادة الشركة بأنه سيتم موافقتنا بكافة التطورات وهو ما لم يتم ونشير لعدم موافقتنا بمحضر الجرد لاصول الشركة قبل إتخاذ قرار التصفيه عام ٢٠٠٩ كما لم نوافق بحساب التصفيه ولا بكيفية التصرف في أصول الشركة من بنيه تحتيه و خلفه ، ونشير الي عدم تحديد مده لنهوا أعمال تلك اللجنة بالمخالفة لقواعد ومعايير حوكمه الشركات .

يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن التفاوض مع الحكومة الجزائرية عن طريق السلطات المختصة بالدولة ، وموافقتنا بما سبق عرضه .

٧- تضمنت إستثمارات الشركة نحو ٦٩,٢٢ مليون جنيه قيمة إستثماراتها في الشركة المصرية بفرنسا وقد تحملت الشركة المصرية ١٢,٢٩١ مليون جنيه قيمة مصروفات تمثل إيرادات للشركة المذكورة عن النصف الاول من

العام الحالي ولم نقف على قيمة الخدمات و التسهيلات و العوائد للشركة المصرية للاتصالات من قيمة كل من الاستثمارات و المصروفات .

يتعين ضرورة إنشاء وحدة أعمال بالشركة المصرية للاتصالات لإظهار الإيراد المقابل لتلك المصروفات .

٨ - بلغ رصيد حساب أسهم بغرض الاحتفاظ بها في ٢٠١٧/٦/٣٠ نحو ٨٨,٢٢٣ مليون جنيه وقد تبين مايلي :-
- لم يتم موافقتنا بما تم من دراسات بشأن تحديد خسائر الاضمحلال في استثمارات الشركة في شركة الثريا البالغ صافي قيمتها (بعد الاضمحلال) نحو ٧,٤١ مليون جنيه خاصة فيما يتعلق بتحديد القيمة الاستردادية لتلك الاستثمارات والمؤشرات (الداخلية والخارجية) التي تم الاعتماد عليها في تحديد تلك القيمة .
الامر الذي لم نتأكد معه من مدى صحة خسائر الاضمحلال المحسوبة ومدى صحة صافي قيمة الاستثمار المشار اليه .

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم في هذا الشأن والافادة .

- لم يتم موافقتنا بشهادة الحفظ المركزي الخاصة باستثمار الشركة في شركة بندريل (ايكو سابقا) الامر الذي لم نتأكد معه من صحة رصيد هذا الاستثمار البالغ نحو ٦٦٥٠ جنيها (مايعادل نحو ١٤٨٩ دولار) خاصة وان المصادقات الواردة من شركة ايكو في السنوات السابقة (عام ١٩٩٩) اظهرت ان قيمة هذا الاستثمار نحو مليون دولار بفارق قدره ٩٩٨٥١١ دولار عما هو مثبت بدفاتر الشركة .
يتعين بحث اسباب هذه الاختلافات و موافقتنا بالشهادات التي توضح الرصيد الصحيح واجراء ما يلزم من تسويات في ضوء ذلك .

٩- لم نقف على صحة رصيد حساب عملاء (دوائر - مقاصة - تليفزيون - اتصالات فضائية - شركات) بقطاع الدولي البالغ نحو ٢٤٧١ مليون جنيه مصري وكذا ما يرتبط بها من ايرادات في تاريخ الميزان وذلك نتيجة عدم قيام الشركة بموافقتنا بالبيانات اللازمة في هذا الشأن (رغم طلبنا لها اكثر من مرة شفاهة وتحريرا بموجب خطاباتنا المؤرخة في ٢٠١٧/٧/٢، ٢٠١٧/٧/١٣، ٢٠١٧/٧/٢٦، ٢٠١٧/٨/١٠) الامر الذي ادى الى عدم امكانية التحقق من صحة الارصدة والمبالغ المعلاة بحسابات العملاء .

يتعين تحديد المسؤولية في هذا الشأن في ضوء مخالفة الشركة للمادة رقم ١١ من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ والمعدل بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ والتي تنص على "يعتبر في حكم المخالفات المالية عدم موافاة الجهاز بالحسابات ونتائج الأعمال والمستندات المؤيدة لها أو بما يطلبه من اوراق او بيانات في الأعمال المقررة" لما لذلك من اثار على اعمال المراجعة والافادة بما تقدم ذكره .

١٠ - بلغ ما أمكن حصره من متأخرات العملاء منذ عام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٧/٦/٣٠ نحو ١٣٦٠ مليون جنيهاً (١٦٩ مليون جنيه بقطاع شرق القاهرة ، ٢٩٢ مليون جنيه بقطاع الجيزة ، ٤١٢ مليون جنيه قطاع غرب القاهرة ، ٦٧,٦ مليون جنيه سوهاج ، ٤١٩ بقطاع الدولي) .

ويرتبط بذلك : بلغ رصيد حساب مدينين ضرائب مبيعات عملاء في ٢٠١٧/٦/٣٠ نحو ٤٥٠ مليون جنيه ويمثل قيمة ضريبة المبيعات المسددة للمصلحة على فواتير العملاء خلال السنوات السابقة وحتى ذلك التاريخ ولم يتم إظهارها بالقوائم المالية ضمن المديونية المستحقة على العملاء في ذات التاريخ مما أظهر حساب العملاء (المشركين) على غير حقيقته.

فضلا عن استمرار عدم قيام الشركة بتحميل المشتركين (العملاء) بسنترالات الشركة المختلفة بما يخصها من مكالمات دولية عن الفترة ما قبل عام ٢٠١٠ وهو تاريخ نقل التحاسب على المكالمات الدولية إلى السنترالات .
يتعين بذل المزيد من الجهد لإستيداء مستحقات الشركة لدى العملاء مع تبويب رصيد حساب مدينين ضرائب مبيعات عملاء ضمن حساب العملاء

١١ - عدم صحة رصيد حساب العملاء دائنين (مبالغ محصلة مقدما) في ٢٠١٧/٦/٣٠ والبالغ نحو ١٠,٦ مليون جنيها ، حيث لم تقم الشركة بتسوية قيمة الفواتير الصادرة لبعض العملاء عن الخدمات المؤداة لهم (بعضها منذ سنوات سابقة) مما أثر على صحة رصيدي العملاء والايرادات .
يتعين حصر كافة الحالات المماثلة واجراء التسويات اللازمة في هذا الشأن لإظهار ارصدة الحسابات المشار اليها بالقيمة الصحيحة .

١٢ - وجود بعض ارصدة العملاء المتوقفة والمرفوع بشأنها دعاوى تحكيمية لم تحسم حتى تاريخه وهي:
- نحو ٦٥,١٢ مليون جنية يخص شركة النيل للإتصالات .

- نحو ١١٨ مليون جنية عملاء الكروت المدفوعة مقدما وهي شركات : (إيجيب تلي كارد بنحو ٧,٨١٦ مليون جنية ، الأهلي للكروت المدفوعة بنحو ٥٦,٦٨ مليون جنية ، الشركة العربية لخدمات الإتصالات بنحو ٥٣,٥٢ مليون جنية) ، وبشأن الدعوى التحكيمية الخاصة بشركة إيجيب تلي كارد نشير إلى صدور حكم لصالح الشركة المصرية في ٢٠١٢/٢/٢٩ بإلزام العميل بسداد المديونية بالإضافة إلى ٥ % فائدة سنوية عن المبالغ غير المسددة ولم يتم تنفيذه بعد .

- نحو ٨,٨٩ مليون جنية تخص شركة الأجراس الثلاثة بالإضافة لنحو ١,٢٣ مليون جنية تمثل مديونية بقطاع الدولي ، ولم تقم الشركة بالإفصاح ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠١٧/٦/٣٠ وما قبلها الدعوى التحكيمية بين الشركتين بالرغم من رفعها منذ عام ٢٠١٠ .
يتعين موافاتنا بأخر موقف للدعاوى القضائية المتبادلة بين الشركة والعميل والافصاح عنها بالايضاحات المتممة للقوائم المالية .

١٣ - لم يتم تخفيض حسابات العملاء - قطاع شرق القاهرة - بنحو ٤,٢ مليون جنية يمثل مبالغ محصلة من عملاء منزلي وعملاء حكومي معلاة بحسابات الأرصدة الدائنة .

يتعين إجراء التصويب اللازم.

١٤ - دراسة مدى جدوى التأمين على كافة أصول الشركة ضد السرقة والسطو في ظل ارتفاع معدلات حوادث السرقة بالشركة .

١٥ - نوصي بسرعة إستكمال تسجيل الأراضي المملوكة للشركة مع سرعة إزالة المعوقات التي تعوق ذلك .

١٦ - لم يتم إثبات مديونيات الحوادث المعلوم المتسبب فيها بحساب الأرصدة المدينة لامكان متابعتها حيث يتم تحميل تكلفة إصلاح التلفيات الناتجة عن تلك الحوادث على حساب المصروفات وعند سداد المديونية يتم تعليقها على

حساب الإيرادات وذلك بناء على قرار مجلس الإدارة رقم (٢١٩٨ م أ) في ٢٠١٢/٢/١٤ والذي تضمن أيضا إقبال رصيد مديونيات الحوادث الظاهر بميزان المراجعة في ٢٠١١/١٢/٣١ بحساب الأرصدة الدائنة .
يتعين إظهار مديونيات الحوادث المعطوم المتسبب فيها بحساب الأرصده المدينه لإمكانية متابعة التحصيل مع موافاتنا بالموقف القانوني لكافة مديونيات الحوادث التي لم تسدد حتى تاريخه.

ملاحظات خاصة بالرقابة الداخلية :-

١- تبين تحميل مصروفات الشركة - حساب مصاريف بالتكلفة (مكالمات مصلحة) - بقيمة مكالمات دولية صادرة من بعض مكاتب الخدمة ، ولم نقف على صحة تحمل الشركة بقيمة تلك المكالمات وما هي علاقة مكاتب الخدمة بتلك المكالمات الدولية .
يتعين البحث والدراسة والإفادة .

٢ - تأخر الشركة في سداد قيمة الجعل السنوي المستحق للهيئة العامة للطرق والكباري وفقا للفواتير الواردة من الهيئة عن الأعوام من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٧ البالغة نحو ٥٩ مليون جنيه بالرغم من تحميل القيمة على مصروفات الشركة .

٣- عدم قيام الشركة بإصدار فواتير بيع لعملائها من مبيعات مهمات الخردة التي تمت خلال المزادات أو عقود دائمة الأمر الذي يعد مخالفة للمادة (١٥) من القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ وتعديلاته بشأن إصدار ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) والتي تنص على " أن يلتزم المسجل بأن يحرر فاتورة بيع عند بيع السلعة أو أداء خدمة خاضعة للضريبة... "، كما قامت الشركة خلال عام ٢٠١٦ باحتساب ضريبة مبيعات على مبيعات مهمات الخردة لجهاز الخدمة الوطنية و بعض التجار للكوابل والسيارات الغير قابلة للتريخيص بسعر (٣% و ٣,٩% بدلاً من ١٠ % و ١٣% بعد التعديل) مما ادى الى فرق فى الضرائب يصل لنحو ١٣ مليون جنيه عن مبيعات مهمات الخردة لجهاز الخدمة الوطني عن عام ٢٠١٦ .
يتعين على الشركة ما يلي:

- إصدار فواتير لجميع عملائها من مبيعات الخردة التزاماً بإحكام قانون ضريبة المبيعات.
- تعديل حساب الضرائب على المبيعات وفقاً لنسبها القانونية وحصر جميع الحالات المماثلة وإجراء التسويات بشأنها وأجراء تحقيق مع المتسبب في عدم تحصيل الضريبة وفقاً لأسعار الضريبة المحددة.

- مراعاة الآثار المالية المترتبة على فروق الضرائب عن الفترات السابقة .

٤ - تضمن حساب الاصول الثابتة نحو ١,٣٤٩ مليار جنيه قيمة اجهزة شبكة IP CORE وتحديثها المشتراه من شركة TE DATA خلال عام ٢٠١٤ وقد تحملت الشركة نحو ٢٩٤ مليون جنيه خلال الأعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ قيمة اعمال الدعم الفني للشبكة المقدمة من شركة TE DATA وتعاقداتها مع الشركات الاخرى فى هذا الشأن معظمها غير محرر بها عقود فضلا عن عدم التزام شركة TE DATA بنقل الخبرة والمعرفة حتى تاريخه بالمخالفة لبنود العقد رقم ٢٠١٤/٢٠١٣/١٠ المبرم معها عن الفترة من ٢٠١٤/١/١ حتى ٢٠١٥/٣/٣١ وعلى الرغم من ذلك لم يتم الإنتهاء من الإستلام النهائي لكافة اجهزة الشبكة حتى تاريخه وكذا ضعف الرقابة على تلك الأجهزة التي تم إضافتها للشبكة حيث تعذر جردها والوصول لأماكن تواجدها طبقاً لإفادة مسؤولي

الشركة وقد أدى ذلك إلى ضياع إيرادات على الشركة بنحو ٤٣ مليون جنيه نتيجة قيام بعض العاملين بشركة TE DATA بتمرير مكالمات دولية عن طريق تلك الشبكة .

يتعين سرعة الإنتهاء من الإستلام النهائي لكافة الأجهزة وموافقاتنا بمحاضر التركيب والإستلام المؤيدة للإضافة للأصول والمسائلة القانونية اللازمة للمسنولين عن القصور الشديد في الرقابة على أجهزة الشبكة للحفاظ على حقوق الشركة وكذا موافقاتنا بامتنع اتخاذ بشأن عدم التزام شركة TE DATA بنقل الخبرات والمعرفة .

٥- إستمرار وجود فروق بين شاشات الإستهلاك (ICT) وبين قطاع الفوترة (DWH) نظرا لان نظام الفوترة الحديثة (IRB) يرفض المكالمات التي لا تتفق مع هذا النظام مما ترتب عليه عدم تضمين الإيرادات المدرجة بقائمة الدخل بقيمة تلك المكالمات المرفوضة حيث لا يتم التحاسب عنها مع عملاتها من المشتركين ، ونشير إلى أنه سبق الإشارة إلى تلك الملاحظة بالعديد من تقاريرنا السابقة عن بعض قطاعات الشركة دون قيام الشركة بالتصويب على فواتير العملاء . وفي هذا الشأن نشير إلى :-

أ - قيام الشركة بصرف مستحقات شركات الخدمة الصوتية والمحمول والنواقل الدولية بغض النظر عن تحصيل قيمة تلك المكالمات من عدمه .

ب - أدى توقف بعض العملاء عن السداد ورفع الخدمة عنهم نهائيا إلى تعاضم خسائر الشركة نتيجة تحملها قيمة المستحق لها طرف هؤلاء العملاء ، كما ساهم في تعاضم تلك الخسائر و تحمل الشركة بقيمة ضرائب المبيعات المستحقة عن تلك المكالمات غير المحصلة .

ج - تدني نصيب الشركة في المشاركة في الإيراد مع بعض شركات الخدمة الصوتية المشار إليها بعاليه فضلا عن المبالغة في مدة العقود المبرمة بين الشركة المصرية وبين تلك الشركات التي تصل إلى ١٠ سنوات .

ومما هو جدير بالذكر قيام الشركة بصرف نحو ٢٥٥ مليون جنيه خلال عام ٢٠٠٢ على نظام الفوترة والذي تم بمعرفة شركة CONVERGYS بالعقد رقم ٨٢/٢٠٠٢/١٥ بخلاف ما تتحمله من مصاريف تحديث النظام وصيانته ودعم فني خلال ٥ سنوات (من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١) بنحو ٨,٢٥٠ مليون دولار وفقا للعقد المبرم مع ذات الشركة التي تم تغيير مسماها إلى شركة " نت كراكر " .

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لتلافي المرفوضات بنظام الفوترة والعمل على ضبط نظام إيرادات الشركة ومراقبتها ، مع دراسة تغيير نظام التحصيل ليصبح مقدما من العملاء، مع إعادة النظر في نظام التعاقد مع عملاء الخدمة الصوتية من حيث المدة ونسب المشاركة في ضوء التكلفة والعائد .

٦ - تبين قيام الشركة بصرف مبلغ نحو ٢,٧ مليون جنيه مقابل حضور بدل جلسات لاعضاء لجان رئاسية و فرعية لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة من ٢٠١٦/١/١ حتى ٢٠١٧/٦/٣٠ حيث تم الصرف بصفة شخصية لاعضاء تلك اللجان من هيئة المجتمعات ودون تحويل تلك المبالغ للهيئة لتقوم بدورها بالصرف لمستحقيها وذلك بخلاف الهدايا المقدمة لبعض العاملين بالهيئة والبالغة نحو ٤٩ الف جنيه .

يتعين تحديد اسباب ما سبق والافادة .

ملاحظات أخرى :

١- مخالفة الشركة لما يلي :-

- المادتين رقمي (٨٢ ، ٨٨) من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا المادتين رقمي (٢٣٥ ، ٢٤٧) من لائحته التنفيذية بشأن جمع نائب اول الرئيس التنفيذي للشئون المالية والإدارية بالشركة بين وظيفته التنفيذية بالشركة (داخل الهيكل الوظيفي للشركة) وعضوية مجلس ادارتها ، حيث حظر القانون هذا الجمع بغض النظر عن تاريخ شغل المنصبين .

- المادة ٤ من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ بشأن تمثيل النائب الأول للشئون المالية والإدارية في اكثر من شركة من الشركات المستثمر فيها .

- المادة ٧٩ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن تعيين نائب الرئيس التنفيذي لشؤون المناطق بوظيفة رئيس مجلس ادارة وعضو منتدب لشركتي "سنترال" و" تي اي داتا " ، حيث اشترط القانون التفرع لوظيفة العضو المنتدب .

يتعين مراعاة تطبيق أحكام المواد سالفه الذكر مع مراعاة الآثار المالية المترتبة على ذلك

٢ - لم نواف بمذكرات الفحص الضريبي (ضريبة الدخل،المبيعات) بالرغم من تكرار طلبها من الشركة العديد من المرات ، حيث لم نقف على صحة كل من العمليات الضريبية التالية :

- تحمل الشركة خلال النصف الاول من عام ٢٠١٧ بنحو ٢٠ مليون جنية تحت حساب فروق فحص ضريبة المبيعات عن عام ٢٠١٣ ، فضلاً عن تحملها بنحو ٢٠٣ مليون جنية في ديسمبر ٢٠١٦ قيمة فروق فحص ضريبة المبيعات عن عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ، و تحملها خلال الاعوام السابقة بنحو ٢٢١ مليون جنية قيمة فروق فحص عن عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ ، بالرغم من أن ضريبة المبيعات (القيمة المضافة حالياً) من الضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبئها المستهلك الأخير وأن دور الشركة هو مجرد وسيط بينه وبين مصلحة الضرائب .

- تحمل الشركة بنحو ٤٦ مليون جنية خلال النصف الاول من عام ٢٠١٧ من حساب فروق فحص ضريبة شركات الاموال عن عام ٢٠١٥ ، فضلاً عن تحملها خلال الاعوام السابقة بنحو ١٥٠ مليون جنية كفروق فحص عن الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٤ ، وأخرها في نوفمبر ٢٠١٦ .


يتعين موافاتنا بمذكرات الفحص الضريبي للوقوف على صحة تحمل الشركة بتلك المبالغ .

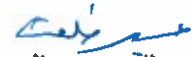
٣ - عدم وجود لائحة تنفيذية تنظم الصرف من حساب دائنو النشاط الإجتماعي والثقافي والرياضي (صندوق الخدمة الإجتماعية) بالمخالفة للمادة (٣٧ - بند ب) من اللائحة المالية للشركة والتي أوجبت إصدار لائحة تنفيذية بقرار من الرئيس التنفيذي للشركة تنظم إجراءات الصرف منه ، مما ترتب عليه عدم التحقق من صحة إجراءات صرف بعض المبالغ من الصندوق خلال النصف الاول من عام ٢٠١٧ ، ومنها على سبيل المثال : صرف نحو ٦٥٧ ألف جنية على الفرق الرياضية ، ونحو ٥٠٠ ألف جنية كدعم لنادي بني سويف من إجمالي ٢ مليون جنية تمت الموافقة عليهم من الرئيس التنفيذي للشركة في ٢٠١٧/١/١٥ بالرغم من أنه سبق وأن قرر مجلس إدارة الشركة بالقرار رقم (١٨/٣) بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١١ بإنهاء النشاط الإحترافي لكرة القدم بالشركة وتفويض العضو المنتدب والرئيس التنفيذي في ذلك ، ونشير إلى المغالاه في الصرف على النادي والبالغ نحو ٧٤ مليون جنية من عام ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٧ دون عائد ملموس من تلك المبالغ .


يتعين الإلتزام بما ورد باللائحة المالية بوضع لائحة تنظم إجراءات الصرف هذا الحساب وموافاتنا بأسباب إعادة الصرف على نادي بني سويف بعد توقفه عن النشاط وفقاً للقرار المشار إليه بعاليه .

٤- تراخي الشركة المصرية فى ابرام إتفاقية المكالمات الدولية مع شركة اتصالات مصر حتى مايو ٢٠١٧ لتحديد مستحقاتها مما ادى الى قيام شركة اتصالات مصر برفع دعوى قضائية بشأن خدمات المكالمات الدولية ضد الشركة كما ورد بالايضاحات المتممة رقم ٢/٣٠ وأوضحنا الشركة أنه من الصعب تحديد قيمة ما قد يكون مستحق لشركة اتصالات مصر نتيجة لهذه الدعوى وفقاً لإفادة المستشار القانوني الخارجي حيث أن الغرض الأساسي من الدعوى هو نذب خبير لاحتساب مستحقات شركة اتصالات مصر من الشركة المصرية. يتعين العمل على ابرام إتفاقية المكالمات و موافقتنا بأخر مستجدات الدعوى المشار إليها .


مديرو العموم



" محاسبة / امانى حنفي الرشيدى
" محاسبة / رضوه محمد-أمين "


نواب مدير الإدارة

" محاسبة / عبير طلعت عبدالعزيز
" محاسب / عاطف السيد عبد السلام
" محاسبة / نعمده ابراهيم محمد


" محاسب / تامر سيد حسن
" محاسب / إيهاب سالم محمود "

وكلاء الوزارة


" محاسبة / نللى نعمان فهمى "
" محاسبة / ماجدة صبيحى محمد "

نائب أول مدير الإدارة

" محاسب / سمير موريس سلامة "
" محاسبة / عزة عبد المجيد على "
" محاسبة / نوال مصطفى المحلاوى "


" محاسب / عاطف صبيحى حسن "
" محاسبة / وفاء محمد يوسف "

يعتمد ...

وكيل أول الوزارة

مديرة الإدارة


" محاسبة / سعاد على سيد زيدان "

تحريراً فى : ٢٠١٧ / ٨ / ٢٠